الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
5 February 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

مشروع التخطيط المركزي للموارد

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/72/L.9: طرائق عقد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-22874X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٠.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/72/7/Add.31، و A/72/157، و A/72/397)

١ - **السيدة بيغل** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرضت التقرير المرحلي التاسع المتعلق بمشروع التخطيط المركزي للموارد (A/72/397)، وقالت إن نظام أوموجا مبادرة تحويلية هامة بالنسبة للأمانة العامة. وعلى الرغم من أن جميع مشاريع التخطيط المركزي للموارد صعبة في البداية، فقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ نظام أوموجا في السنوات الأخيرة، وأصبح هذا النظام جزءا من الروتين اليومي لعدد كبير من موظفي الأمانة العامة.

٢ - وأضافت قائلة إن نظام أوموجا هو بالفعل أحد العناصر التمكينية الرئيسية في مبادرات الإصلاح الاستراتيجي الهامة، كالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو قادر على دعم مبادرات أخرى من قبيل الإدارة المركزية للمخاطر، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وإطار الرقابة الداخلية. وسيكون أيضا من العناصر التمكينية المهمة للإصلاحات الإدارية التي يضطلع بها الأمين العام، ذلك أنه سيبسّط العمليات، ويحسن الاستجابة، ويتيح تحقيق لامركزية السلطة بفضل عمليتي الرصد والرقابة المصاحبتين له. ويشكل مشروع أوموجا إحدى الأولويات الرئيسية لإدارة الشؤون الإدارية؛ وتعمل المكاتب التابعة له جميعها وفريق أوموجا على نحو وثيق مع الشركاء في الإدارات الأخرى في المقر، وفي اللجان الإقليمية والبعثات الميدانية.

٣ - ومضت قائلة إن مجلس مراجعي الحسابات أقرّ، في تقريره المرحلي السنوي السادس عن المشروع (A/72/157)، بأن تنفيذ نظام أوموجا على الصعيد العالمي بالنسبة لما يزيد عن ٤٠ ٠٠٠ موظف في ٤٠٠ موقع يعد إنجازا كبيرا، وخاصة إذا أُخذ في الاعتبار تعقّد المشروع وبدايته الصعبة. وقد لاحظ المجلس أن نظام أوموجا لا يزال أساسيا لتحقيق النجاح في إصلاح إدارة الأمم المتحدة وتحديثها، ولديه القدرة على تحقيق فوائد كبيرة للمنظمة والدول الأعضاء.

٤ - واستطردت تقول إن هذا النظام جاء ليحل محل المئات من النظم القديمة، وأسهم في تبسيط وتكامل العديد من العمليات وأتمتتها، وفي تمكين الخدمة الذاتية للموظفين والمديرين، وتيسير الاطلاع الآني على البيانات العالمية. وهو، بتوحيده العمليات، قد مهد السبيل لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، ولدعم المعاملات. وقالت إن ما يقرب من ثلث نطاق مشروع أوموجا سينجز عبر التوسعة ٢ لنظام أوموجا، التي تشمل قدرات في مجالات هامة، من قبيل التخطيط الاستراتيجي، وصياغة الميزانيات، وإدارة الأداء، وإدارة المؤتمرات والمناسبات، ورد المبالغ إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وتشكل القدرة في مجالي التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء عاملاً تمكينيا رئيسيا في ما يتعلق بمقترحات الأمين العام الداعية إلى زيادة الشفافية والمساءلة بالنسبة إلى النتائج. ومن شأن نموذج صياغة الميزانية أن يعزز أيضا الدعم المقدم للاستعراض التشريعي للميزانيات. ومن شأن التوسعة ٢ لنظام أوموجا أن تثري المعلومات العالمية الآنية التي تصبح متاحة بصورة مطردة مع اكتساب الأمانة العامة معرفة في مجال الاستفادة من قدرات نظام أوموجا.

٥ - وواصلت كلامها قائلة إن التقرير المرحلي التاسع يستجيب لطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٧١/٢٧٢. فالفرع الخامس من التقرير (A/72/397) يبرز تطور دراسة الجدوى المتعلقة بنظام أوموجا منذ عام ٢٠٠٦، مع التركيز على الفوائد النوعية التي استندت إليها دراسة الجدوى الأصلية، والفوائد الكمية، بما في ذلك التحديات القائمة في قياس الحالات السابقة واللاحقة للأداء في نظام أوموجا. وقد سلّم مجلس مراجعي الحسابات بأن اتباع النهج المنطلق من القاعدة في قياس الفوائد يمثل تحسنا في هذا الصدد مقارنة بالنهج السابق. ومع ذلك، يتعين القيام بالمزيد لتوضيح الخطط المتصلة بتحقيق الفوائد، وبيان الصلة بين المقترحات المتعلقة بالموارد وأوجه الكفاءة في نظام أوموجا.

٦ - واستطردت قائلة إن جهوداً كبيرة بذلت في إعداد وتقديم تحليل تاريخي للتكاليف المباشرة حسب الأنشطة المضطلع بها منذ عام ٢٠٠٨، وجردٍ للتكاليف غير المباشرة حسب عمليات النشر، منذ عملية النشر التجريبي الأولى التي جرت في عام ٢٠١٣، وتقديرٍ لتكاليف تقديم التدريب للمستخدمين النهائيين، وتحليلٍ لمجموع تكلفة الملكية لغاية عام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن توفير تلك المعلومات يستجيب للشواغل التي أعرب عنها مراجعو الحسابات الخارجيون، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والجمعية العامة؛ وهناك إمكانية لإدخال مزيد من التحسينات على التحليلات، متى اقتضى الأمر ذلك.

٧ - وأردفت قائلة إن سبع عمليات نشر مختلفة في تعقيداتها أُنجزت بنجاح في السنة المشمولة بالتقرير المرحلي. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نُشرت التوسعة ١ لنظام أوموجا لتصبح متاحة لنحو ٠٠٠ ١٢ موظف وطني، و ٠٠٠ ٨ فرد من الأفراد النظاميين، في ٣٨ بعثة من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وكانت عملية النشر سلسة على نحو ملحوظ، على النقيض من عمليات النشر السابقة. وقد بدأ تدريجيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إدخال التغييرات على مجموعة عناصر الأجر التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وجرى تنفيذ نموذج البيانات المالية في شباط/فبراير ٢٠١٧ للعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام، وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، لعمليات حفظ السلام، وكان ذلك بمثابة مَعْلم آخر من معالم التقدم نحو استخدام نظام أوموجا، باعتباره العمود الفقري للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بدأ تشغيل المرحلة الأولى من إدارة سلسلة الإمداد، ثم أُوقف العمل بنظام غالييلو في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد اتسمت عملية نقل المعلومات المتعلقة بالمعدات والمخزونات والأصول الأخرى من نظام غالييلو إلى نظام أوموجا بالتعقيد، ولكن التعاون الممتاز الذي تحقق على نطاق الأمانة العامة كان كفيلا بأن يكون النشر سلساً. وتبيَّن من الانخفاض التدريجي في عدد المشاكل المبلَّغ عنها وطلبات الدعم أن نظام أوموجا آخذ في الاستقرار. وقد أُعطيَ المديرون مزيداً من القدرات في رصد التدريب المقدم لموظفيهم، ويتجه الاهتمام في الوقت الحاضر نحو إجراء تحسينات متواصلة. وأُنشئت قدرات تحليلية جديدة للكشف عن المشاكل وتشخيصها وحلها، ووضع خط أساس لقياس أوجه الكفاءة بدقة.

٨ - وأضافت قائلة إن وجود وظيفة تحويلية قوية ومكرسة في تسيير العمل سيشكل عاملا رئيسيا في تبسيط نماذج وممارسات العمل، وفي الحفاظ على الفوائد المحققة من نظام أوموجا، بفضل برنامج التحسين المستمر. وأشارت إلى أن هناك، مع ذلك، تحديات يتعين التصدي لها، بصفة رئيسية في مجالي تحليل المعلومات والإبلاغ. ونظرا إلى أن المستخدمين لم يحققوا بعد الاستفادة الكاملة من إمكانات النظام، فقد حُدد تعزيز القدرات من أجل إصدار تقارير ولوحات متابعة موحدة، إلى جانب إنشاء وظيفة لدعم المستخدمين في مجالي استخلاص البيانات وتحليلها، بصفتهما من الأولويات. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى خطة إعادة توصيف الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام ٢٠١٦، فقد بذلت جهود كبيرة من أجل جعل المشروع مكتفيا ذاتيا في دعم جميع الوظائف التي نشرت حتى الآن، ولبناء خبرات تقنية في ما يتعلق بوحدات البرامجيات الجديدة اللازمة لتنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا. وكذلك استُثمر الكثير في مجال التدريب، وخفضت الموارد التعاقدية بصورة ملحوظة.

٩ - واسترسلت قائلة إن التقرير يصف التقدم المحرز وحالة كل مسار من مسارات العمل في تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا. وإذ تضع الإدارة في اعتبارها توجيهات الجمعية العامة بتخفيف المخاطر المترتبة في إدارة التغيير، فقد عُدلت جداول النشر على أساس علاقات الترابط بين المشاريع والتعليقات الواردة من الكيانات التجارية. وفي حين سيجري تطوير جميع البرامجيات واختبارها ونشرها بحلول نهاية عام ٢٠١٨، سوف تنشر بعض الوظائف على مراحل في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، لتخفيف حدة المخاطر، وارتفاع تكلفة الدعم المقدم في مرحلة ما بعد النشر.

١٠ - وأضافت قائلة إن تعديلاً طفيفا سبق أن أجري في احتياجات المشروع من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والتي بلغت تقديراتها ما مقداره ٧٧،٨ مليون دولار، وذلك بتخفيضها لتبلغ ٢٠٠ ٥٧٨ ٧٧ دولار، سيموَّل ١٥ في المائة منه من الميزانية العادية، وسيموّل ٦٢ في المائة من حساب دعم عمليات حفظ السلام، و ٢٣ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وجرى احتواء تكاليف المشروع، وخُفض الاعتماد على المتعاقدين، وأُدرج عدد أكبر من الموظفين الشباب في الأفرقة. ويعرض التقرير اقتراحا بمواصلة عملية إعادة التنظيم التي أقرتها الجمعية العامة، وذلك بإلغاء ١٣وظيفة من الوظائف العليا، وإنشاء ٧ وظائف للمبتدئين من أجل إنشاء فريق مستدام للمستقبل.

١١ - واختتمت كلامها قائلة إن الأمانة العامة بصدد وضع برنامج مستدام للاستفادة من إمكانات نظام أوموجا في ما يتعلق بتحويل المنظمة. ولتحقيق ذلك، فإنها بحاجة إلى دعم مستمر من جانب الجمعية العامة للاستفادة من نظام أوموجا، من أجل تحديث ممارسات العمل في المنظمة، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

١٢ - **السيد بجاج** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض التقرير المرحلي السنوي السادس لمجلس مراجعي الحسابات المتعلق بتنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/72/157)، وقال إن أوموجا الإدماج (وظائف أوموجا الأساس والتوسعة ١) نُشر في خمس

مجموعات تضم أكثر من ٠٠٠ ٤٠ مستخدم يعملون في أكثر من ٤٠٠ موقع. ونُشرت المجموعة ٥ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد أشارت الإدارة إلى أن ٥٩٦ ٣٥ مستخدما من أصل ٦٩٤ ٤٠ مستخدما لنظام أوموجا جرى تدريبهم، وتلقى ٢٤٠ ٣٢ منهم تدريبا في دورات متعددة، وهو ما يعني أن ١٢ في المائة من مجموع مستخدمي نظام أوموجا لم يتلقوا أي تدريب. ونُسّقت المسائل التي أثارتها كيانات المجموعتين ٣ و ٤ في مجموعة توصيات مؤلفة من ٦٧ توصية. واستنادا إلى المعلومات الواردة من فريق أوموجا، كانت ١٣ توصية، في شباط/فبراير ٢٠١٧، لا تزال في طور التنفيذ.

١٣ - وأضاف قائلاً إن استقرار الإبلاغ عن سير الأعمال هو مسألة أخرى تتطلب الاهتمام. ويوفر نظام أوموجا حاليا ١٧٢ تقريرا مؤسسياً نموذجيا، معدّةً في شكل معين ومخصصة، وقد أصدر المستخدمون المتمرسون ٧٥٣ ٢ تقريرا. وفي عام ٢٠١٦، بدأ فريق أوموجا عملية نقل تدريجي للمسؤوليات المتعلقة بإعداد تقارير عن تحليل بيانات المؤسسة، من مشروع أوموجا إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار تعميم وظائف المشروع. ونظم المكتب حلقات عمل على الصعيد الثنائي مع كل كيان من الكيانات من أجل تحديد وإعداد تقارير إضافية رئيسية، ووجد أن ثمة حاجة إلى ما يزيد عن ٧٠٠ تقرير.

١٤ - ومضى يقول إن الإدارة استعانت بخبير استشاري خارجي لتنفيذ مشروع للضمانات من أجل تحديد وتحليل مجالات الخطر التي قد تؤثر على قيمة نظام أوموجا الفورية وفي الأجل الطويل بالنسبة للمنظمة. ولاحظ المجلس أن الخبير الاستشاري حدّد، في عام ٢٠١٥، مخاطر نموذج التشغيل، وتأثير المخاطر، وإجراءات التخفيف، وأشار إلى أن الفوائد المرجوة من نظام أوموجا لن تتحقق ما لم تعالج تلك المخاطر. غير أن الإجراءات المتعلقة بالتوصيات الواردة في دراسة الخبير الاستشاري لا تزال تنتظر التنفيذ.

١٥ - وواصل كلامه قائلاً إن إجمالي تكلفة الملكية يشكل مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة، حيث تتألف التكاليف غير المباشرة من الوقت (عدد الساعات) الذي يستغرقه الأشخاص في الإدارات والكيانات في نشر نظام أوموجا وتقديم الدعم له، بما في ذلك تنقية البيانات القديمة وإثراؤها، والتدريب. ويجري تحمل تكاليف وضع نظام أوموجا (النفقات الرأسمالية) في إطار مشروع أوموجا، في حين يتحمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكاليف الصيانة والدعم (النفقات التشغيلية). ولم يقيّم فريق مشروع أوموجا حتى الآن الإجمالي الدقيق لتكلفة الملكية، وقد أشار إلى إمكانية تحديد حجم التكاليف المباشرة بسهولة، ورغم ذلك فإن تحديد حجم التكاليف غير المباشرة صعب، بسبب عدم الاحتفاظ بجداول زمنية لموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٦ - واستطرد قائلاً إن نهجاً تنازلياً قد اعتُمد، حتى فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو نهج كان رؤساء الإدارات بموجبه يحددون حجم الفوائد استنادا إلى إجمالي الوفورات المتوقع تحقيقها. وذكرت الإدارة أن نهجا تصاعديا قد اعتمد بدءا من ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بالتوازي مع إشراك المسؤولين عن تسيير الأعمال، ويتضمن هذا النهج إجراء استعراض لمجالات دراسة الجدوى المتعلقة بالفوائد الأصلية من حيث جدواها، ومدى انطباقها، وتحديد حجم الفوائد المتوقعة في بيان الجدوى المستكمل من مصادر المسؤولين عن العمليات في ميادين الموارد البشرية، وخدمات الدعم المركزية، والشؤون المالية، واللوجستيات، وسلسلة الإمداد، وتكنولوجيا المعلومات. وأشار إلى أن ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ التي ستُقدم إلى الجمعية العامة سوف تستند إلى تلك التوقعات. وقد لاحظ المجلس أن النهج التصاعدي يشكل تحسناً، مقارنة بالنهج التنازلي المتبع سابقا.

١٧ - واختتم كلامه قائلاً إن من بين التوصيات الثماني عشرة غير المنفذة المتبقية من تقارير المجلس السابقة، نفذت ٤ توصيات بالكامل، ويجري تنفيذ ١٢ توصية، ولم تنفذ توصيتان.

١٨ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/72/7/Add.31)، وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الأنشطة المقترح تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد نُفذت، وأعرب عن ترحيبه بالتقدم المحرز صوب إنجاز النشر الكامل لوظائف أوموجا الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا.

١٩ - ومضى قائلا إن النطاق الكامل لنظام أوموجا يجب أن ينفذ من أجل تحقيق الفوائد المرجوة من هذا النظام، وحماية ما سبق أن استثمرته الدول الأعضاء في هذا الصدد. وأفاد بأن التوسعة ٢ لنظام أوموجا تضم بعض أكثر الوظائف استراتيجية، بما فيها التخطيط، والبرمجة، ووضع الميزانية، وإدارة سلسلة الإمداد. وقد أدى الضعف في تغطية هذه المهام، في إطار النظم السابقة، إلى اتخاذ قرار بالتحول إلى نظام للتخطيط المركزي للموارد. وقال إن الجدول الزمني للنشر الكامل للتوسعة ٢ لنظام أوموجا سوف تمتد حتى عام ٢٠١٩، عند الانتهاء

من أنشطة التصميم والبناء والاختبار بالنسبة لجميع المشاريع في عام ٢٠١٨، والنشر في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وتحقيق استقرار النظام في عام ٢٠١٩.

٢٠ - وواصل كلامه قائلاً إن اللجنة الاستشارية طلبت، في ما يتعلق بالفوائد النوعية، أن يُقدَّم إلى الجمعية العامة، لدى نظرها في تقرير اللجنة الاستشارية، مزيد من التفاصيل عن التحسينات، حسب المجال الوظيفي. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية، في ما يتعلق بالفوائد الكمية و دراسة الجدوى المستكملة، أحاطت علما بتعليقات مجلس مراجعي الحسابات بشأن النهج التصاعدي، وكذلك بتوصيته بأن تُوضع المعلومات الأساسية الجديدة في المستقبل استناداً إلى البيانات الزمنية للمعاملات أو مسار العمل في نظام أوموجا. وأفاد بأن اللجنة الاستشارية أكدت من جديد الملاحظات والتوصيات التي قُدمت بشأن الفوائد الكمية لنظام أوموجا في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/7)، وأشارت إلى اعتزامها أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات التحقق من صحة تلك الفوائد الكمية في مراجعته المقبلة للحسابات.

٢١ - واستطرد قائلاً، في ما يتعلق بالتكاليف المباشرة، إن اللجنة الاستشارية، في حين تلاحظ أن المعلومات المقدمة عن النفقات حسب مراحل المشروع، من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧، تمثل تحسنا، فإنها تكرر طلبها السابق للحصول على معلومات مفصلة عن النفقات السنوية حسب فئة الإنفاق والنواتج المتصلة بذلك. وأعرب عن ترحيب اللجنة الاستشارية بالجهود الرامية إلى وضع تقديرات، للمرة الأولى، للتكاليف غير المباشرة للمشروع، وكذلك لمجموع تكلفة ملكية نظام أوموجا، وهي توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج، في التقارير المرحلية المقبلة، معلومات مستكملة ومنقحة عن التكاليف غير المباشرة والتكلفة الإجمالية للملكية.

٢٢ - وفي ما يتعلق بملاك موظفي المشروع، قال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز القدرات الداخلية، فضلا عن الاقتراحات المقدمة لإعادة هيكلة فريق مشروع أوموجا، وتقليص حجمه. وسيكون من المهم الإبقاء على الموظفين المهرة في فريق المشروع، والحفاظ على هياكل السلطة والقيادة القوية المطلوبة من أجل تحقيق عملية تحوّل معقّدة في تسيير الأعمال، مثل نظام أوموجا.

٢٣ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية ترى أن تقرير الأمين العام (A/72/397) لا يقدم تحليلا مفصلا للنفقات المتكبدة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ولا يقدم سوى تفاصيل محدودة عن الاحتياجات المقترحة من الموارد البالغة ٨١،٩ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، والتي تشمل احتياجات إضافية بمقدار ٧٧،٦ مليون دولار من المقرر أن توافق عليها الجمعية العامة. وقال إن اللجنة الاستشارية، بناء على ذلك، توصي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن الاحتياجات والنفقات المقترحة للمشروع في تقريره المرحلي المقبل. وريثما يجري النظر في التقارير المرحلية المقبلة للأمين العام ومجلس مراجعي الحسابات، توصي اللجنة الاستشارية بخفض مستوى الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بنسبة ٢٠ في المائة، من ٧٧،٦ مليون دولار إلى ٦٢،١ مليون دولار.

٢٤ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تؤكد مجددا دعمها لمبادرات الإصلاح الإداري التي تهدف إلى زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها. فتنفيذ وظائف نظام أوموجا الأساس والتوسعة ١ دفع المنظمة خطوة إلى الأمام نحو الاستعاضة عن عمليات تصريف الأعمال ونظم المعلومات المجزأة بنظام موحد ومتكامل.

٢٥ - ومضت قائلة إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية عن رضا المستخدمين، التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات تدعو، مع ذلك، إلى القلق. ففي الدراسة الاستقصائية، أبلغ ١٥ في المائة من المجيبين بأنهم شديدو الثقة باستخدام نظام أوموجا، وأبلغ ٦٩ في المائة بأنهم واثقون نوعا ما، بينما أبلغ ٦٦ في المائة بأنهم سيكونون جاهزين نوعا ما أو تقريبا في وقت تنفيذ نظام أوموجا. ولوحظ أيضا أن ٤٦ في المائة فقط من المجيبين رأوا أن توقيت التدريب كان ملائما، في حين رأى ٥٤ في المائة إما أنه لم يكن هناك ما يكفي من الوقت بعد التدريب، أو أن التدريب نُفّذ في وقت مبكر جدا قبل النشر. وبالإضافة إلى ذلك، رأى ٥٦ في المائة من المجيبين أنهم تلقوا تدريبا كافيا، بينما قال ٤٤ في المائة إنهم تلقوا التدريب، ولكنهم لم يستطيعوا فهم نظام أوموجا. وعلاوة على ذلك، فإن الأرقام المقدمة من الإدارة تشير إلى أن ١٢ في المائة من مستخدمي نظام أوموجا لم يتلقوا أي تدريب. وقالت إن المجموعة على ثقة من أن الإدارة سوف تعمل من أجل تصحيح أوجه الضعف وأوجه القصور تلك، وتحقيق الاستفادة الكاملة من القدرات الوظيفية المنفذة، من أجل توفير إدارة شفافة للموارد البشرية والمادية في المنظمة، والجمع بين أشخاص وإدارات لم يكونوا مرتبطين في السابق،

ودعم عمليات اتخاذ القرارات، بتوفير بيانات أكثر دقة، وتبسيط العمليات، وزيادة الشفافية بشأن التكاليف واستخدام الموارد.

٢٦ - وأضافت تقول إن المجموعة يساورها قلق بالغ إزاء الاقتراح الداعي إلى تمديد الإطار الزمني لتنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا حتى عام ٢٠١٩. فقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٧٢/٧١ ألف، تنفيذ النطاق الكامل للمشروع على النحو المبين في التقرير المرحلي الثامن (A/71/390)، دون مزيد من التأخير وتصاعد التكاليف. وكان المخطط الزمني والميزانية الأصليان المعتمدان في عام ٢٠٠٨ يتوخيان نشر أوموجا بحلول نهاية عام ٢٠١٢، بتكلفة قدرها ٢٤٨,٣ مليون دولار. إلا أن خطط التنفيذ خضعت لقدر كبير من التنقيح في وقت لاحق، وهو ما أدى إلى زيادة الميزانية المقترحة بحلول فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٥٤٣،٩٦ مليون دولار، أي أكثر من ضعف الميزانية الأصلية، وتمديد موعد الإنجاز من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨. والمجموعة تحث الأمين العام على إدارة المشروع على نحو أكثر صرامة، واتخاذ تدابير استباقية لتجنب المزيد من الإبطاء والتأخير.

٢٧ - ومضت قائلة إن المجموعة، بالنظر إلى ضرورة ترقية البرامجيات بحلول عام ٢٠٢٠، لكفالة مواصلة تقديم الدعم للنظام من جانب بائع البرامجيات، وإلى احتمال أن يشكل توافر موارد بشرية ماهرة لإجراء التجارب تحديا في هذا الصدد، تتفق مع اللجنة الاستشارية بأن ثمة حاجة إلى تخطيط المشاريع وإدارتها بفعالية، لكفالة إمكانية تنفيذ الترقية من دون أي تأخيرات في تنفيذ مشروع التوسعة ٢ لنظام أوموجا أو تعطيله.

٢٨ - وواصلت كلامها قائلة إن الجمعية العامة طلبت إلى العام، في قراراتها ٢٧٤/٦٩ و ٢٤٨/٧٠ ألف و ٢٧٢/٧١ ألف، الإسراع بوضع خطة لتحقيق الفوائد، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات. وقد استجابت الأمانة العامة لذلك باعتماد نهج تصاعدي، ولكنها لم تقدم بيانات لمقارنة الوفورات المحققة في الوقت، قبل التنفيذ وبعده. وأشارت إلى أن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة أن تعكس دراسة الجدوى المنقحة لنظام أوموجا أوجه الكفاءة والفوائد الفعلية المحققة، بدلا من الكفاءات المصطنعة، وعلى أن هناك حاجة إلى إنشاء سجلات واضحة وشفافة لتحقيق فوائد نوعية وكمية، بما في ذلك أثر نظام أوموجا على الاحتياجات من الوظائف والموارد لدى المكاتب والإدارات الفردية. فيجب وضع دراسة جدوى قوية لمشروع أوموجا، فهو إحدى أكبر مبادرات التحول في تسيير الأعمال التي تضطلعبها المنظمة وأبهظها تكلفة.

٢٩ - واستطردت قائلة إن المجموعة تود معرفة المزيد عن خطط الأمين العام الرامية إلى تعزيز القدرة والخبرة الداخلية بشأن نظام أوموجا، وإلى إعادة هيكلة فريق أوموجا، وكفالة نقل المعارف من الاستشاريين إلى الموظفين، بهدف الحد من الاعتماد على الخدمات التعاقدية، وعلى الاحتياجات من الموارد المتصلة بها.

٣٠ - وأردفت تقول إن المجموعة تحيط علما بالجهود المبذولة لتقدير التكاليف غير المباشرة للمشروع، فضلا عن التكلفة الإجمالية للملكية، ولكنها تظل تشعر بخيبة الأمل، إذ لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في الاستجابة لطلبات الجمعية العامة المتكررة بشأن تقديم معلومات مفصلة عن تكاليف المشروع غير المباشرة التي تستوعبها الإدارات، أو إجراء تحليل لإجمالي تكلفة ملكية مشروع أوموجا. فالكشف عن التكلفة الإجمالية أمر بالغ الأهمية لاتخاذ قرارات مستنيرة من جانب الجمعية العامة. ومن المهم أيضا إجراء تحليل أكثر دقة لنفقات المشاريع ونواتجها المتوخاة. فينبغي أن تدرج تكاليف التشغيل والصيانة والدعم في ميزانية المشروع، وأن تُبيَّن بصورة شفافة في تحليل التكاليف الإجمالية للملكية. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة تشدد على أهمية حوكمة المشروع، وعلى الحاجة إلى وجود حسابات كاملة وشفافة وشاملة للموارد التي التزمت بها الدول الأعضاء.

٣١ - وأضافت قائلة إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة الاقتراح الداعي إلى تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من المراحل السابقة من المشروع. فينبغي إيلاء اهتمام خاص لجاهزية المنظمة، وتوافر إدارة قوية للمشروع، واتخاذ تدابير استباقية لمواجهة التحديات والمخاطر الكامنة في جدول التنفيذ الزمني الطموح.

٣٢ - واختتمت كلامها قائلة إن المجموعة تتساءل عن الأساس المنطقي للاقتراح الداعي إلى إجراء زيادة أخرى كبيرة في ميزانية المشروع، نظراً إلى عدم وجود شفافية كاملة في ما يتعلق بالتكاليف الإجمالية للمشروع، ودراسة جدوى تعكس أوجه الكفاءة والفوائد الفعلية المحققة. ومما يخدم مصالح المنظمة على أفضل وجه تحقيق النطاق الكامل لمشروع أوموجا كما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣، من أجل حماية الاستثمارات الكبيرة التي سبق أن قدمتها الدول الأعضاء، وتحقيق كامل الفوائد النوعية والكمية للمشروع.

٣٣ - **السيد هيندراك** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): متكلماً أيضاً بالإنابة عن البلدان المرشحة، ألبانيا، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا، قال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤيد بقوة وجود نظام للتخطيط المركزي للموارد من شأنه تحديث أساليب العمل والنظم الأساسية لتحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة المنظمة. وهي ترحب بالتقدم الكبير الذي أُحرز في معالجة المسائل، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين إدارة المشروع، وتحديد التكلفة الإجمالية لملكيته، وتحسين عرض الفوائد الكمية والنوعية.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا، التي تشمل بعض الوظائف الهامة والواعدة للغاية، بما في ذلك إدارة سلسلة الإمداد، وصياغة الميزانية، وإدارة البرامج، وإدارة المؤتمرات والمناسبات، وتخطيط القوة العاملة. فجودة البيانات المتاحة في ما يتعلق بنطاق أنشطة الأمانة العامة في التوسعة ٢ لنظام أوموجا يمكن أن تساعد الأمانة العامة والدول الأعضاء في اتخاذ القرارات في المستقبل.

٣٥ - **السيد بن صالح** (سنغافورة): قال إن بلده يقدر المنافع التي يمكن أن تجنى من وجود نظام حديث ومتكامل وفاعل على الوجه الأكمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما بالنسبة إلى منظمة كبيرة ومعقدة كالأمم المتحدة. ذلك أن نظام أوموجا ينطوي على إمكانية تحسين أداء المنظمة، بتوفيره أدوات لتحليل المعلومات، وتحسين المساءلة. وأعرب عن ترحيب سنغافورة أيضا بالتقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك تنفيذ نظام أوموجا على الصعيد العالمي، ليشمل أكثر من ٤٠٠ موقع، والانخفاض المطرد للحوادث المتصلة بنظام أوموجا. وشجع الأمانة العامة على الاستفادة من ذلك الزخم، وكفالة أخذ الدروس المستفادة في الحسبان لمنع حدوث مزيد من التأخيرات ومن تصاعد التكاليف والمخاطر الأخرى.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن بعض المسائل المتصلة بمشروع أوموجا تتطلب اهتماما عاجلا. فقد أكدت الجمعية العامة بصورة متكررة الحاجة إلى تفادي تجاوز التكاليف، وتحسين إدارة المشروع، للحيلولة دون حدوث مزيد من التأخير. ومع ذلك، فقد سبق أن اقتُرح إنجاز المشروع في عام ٢٠١٢، إلا أن موعد الإنجاز سيعدَّل قريبا ليصبح عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، فإن الطلب الذي قدمه الأمين العام للحصول على موارد لفترة السنتين المقبلة سيزيد مجموع التكلفة ليبلغ ٥٤٠ مليون دولار تقريبا، أي أكثر من ضعف التقديرات الأصلية، وهي ٢٤٨ مليون دولار.

٣٧ - ومضى قائلاً إنه، في ضوء الاستثمارات الكبيرة التي سبق أن قدمتها الدول الأعضاء، يحث الأمين العام على تزويد الجمعية العامة بصورة دقيقة لمجموع تكلفة ملكية مشروع أوموجا. وأفاد بأن القدرة على تقديم معلومات دقيقة عن تكاليف التنفيذ من شأنه أن يعكس قوة إدارة المشروع. وأشار أيضا إلى أهمية كفالة توافر المساءلة والشفافية، وإبراز الفوائد النوعية والكمية لنظام أوموجا بطريقة واقعية وواضحة وشفافة. وقال إن سنغافورة تواصل دعم المبادرات الرامية إلى تحسين الفعالية والمساءلة والشفافية في المنظمة؛ واختتم كلامه قائلاً إن من المؤسف أن الوقت ضيق في الدورة الحالية لإجراء مناقشة مستفيضة للمسائل المطروحة.

٣٨ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مشروع أوموجا جزء لا يتجزأ من الإصلاح الإداري، إذ يشمل إعادة صياغة إدارة الأمانة العامة من حيث أساليب العمل والحلول في مجال تكنولوجيا المعلومات. فنظام أوموجا أداة ضرورية لمعالجة العمليات المعقدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، وهو جدير بأن يساعد المنظمة على أن تصبح أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة، لا بالنسبة إلى الدول الأعضاء فحسب، بل وإلى الناس الذين يستفيدون من عملياتها في جميع أنحاء العالم. وأعربت عن تقدير الولايات المتحدة للتقدم المحرز حتى الآن في المشروع، بما في ذلك ما تم مؤخرا من وقف للعمل ببرامجيات نظام غاليليو القديم لإدارة سلسلة الإمداد. وقد بُذلت جهود جديرة بالثناء من أجل الحد من التكاليف التشغيلية، وتحقيق الفوائد النوعية والكمية لنظام أوموجا المبينة في التقرير المرحلي للأمين العام (A/72/397). ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، ولا يزال من الأمور الحتمية تحقيق أهداف المشروع.

٣٩ - وأضافت قائلة إن الحاجة ستظل مستمرة، بعد تنفيذ النطاق الكامل لنظام أوموجا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، إلى وجود إدارة قوية للمخاطر، وقوة عاملة على درجة عالية من المهارة، وهي حاجة يمكن تلبيتها بتقديم تدريب تقني متقدم. فينبغي أن تولي الأمانة العامة اهتماما خاصا لكفالة أن يظل نظام أوموجا حافزا على التحول في تسيير الأعمال لما بعد عام ٢٠١٨، وأن يتحقق انتقال سلس من نشر نظام أوموجا إلى عمليات ما بعد التنفيذ.

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/72/L.9: طرائق عقد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (A/72/7/Add.34 و A/72/7/Add.34/Corr.1؛ A/C.5/72/17)

٤٠ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت البيان المقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، عن الآثار المترتبة على مشروع القرار A/72/L.9: طرائق عقد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (A/C.5/72/17)، وقالت إن الأمين العام يقترح رصد موارد إضافية بمبلغ ٥٠٠ ٦٦٨ دولار لتقديم خدمات المساعدة المؤقتة العامة، وخدمات الاجتماعات، والتوثيق، والإعلام. وسوف تدرج هذه الموارد الإضافية في الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، والباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، والباب ٢٨، الإعلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وسوف تمثل مبلغاً يحمّل على صندوق الطوارئ.

٤١ - ومضت قائلة إن التقديرات تستند إلى تكاليف عقد المؤتمر في نيويورك. وإذا عقد المؤتمر في المغرب، عملاً بالفقرة ٤ من مشروع القرار، فسوف يتعين أن تتحمل حكومة المغرب التكاليف الإضافية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ الذي ينص على أنه يجوز لهيئات الأمم المتحدة أن تعقد دوراتها خارج مقارها المحددة عندما توافق الحكومة التي تدعوها إلى عقد دورة في أرضها على تحمل التكاليف الإضافية الفعلية الناجمة عن ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٤٢ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/72/7/Add.34 و A/72/7/Add.34/Corr.1)، وقال إن التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية تتعلق بخدمات البث الشبكي، وبوظيفة المساعد الإداري المقترحة، والتي أوصت اللجنة الاستشارية بتطبيق معدل شغور أعلى بالنسبة إليها. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تبلّغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة بالآثار المترتبة في الميزانية أثناء نظرها في مشروع القرار.

٤٣ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تقدر مساهمات الدول الأعضاء في أحداث الأمم المتحدة، كالمؤتمرات ومؤتمرات القمة، وترحب بالقرار الذي اتخذته حكومة المغرب باستضافة المؤتمر الحكومي الدولي. وأعربت عن ترحيب المجموعة أيضا بالدعم الذي تقدمه الأمانة العامة، وبالتعاون الذي تقدمه الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وأوجه التآزر المستمدة من التعاون المشترك بين الوكالات. وقالت إن المجموعة، بالنظر إلى أهمية الموضوع، تؤيد الطلب المقدم لرصد اعتمادات إضافية. فتوفير الموارد اللازمة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيات اللجنة الاستشارية، سوف يضمن اتباع نهج متوازن في تمويل المؤتمر.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/72/5/Add.14 و A/72/603 و A/72/654)

البند ١٤٨ من جدول الأعمال (تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (A/72/5/Add.13 و A/72/5/Add.15 و A/72/396 و A/72/396/Corr.1 و A/72/604 و A/72/654)

٤٤ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأداء الثاني الذي أعدّه الأمين العام عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/603)، وقالت إن التقرير يقدِّم تقديرا للمستوى النهائي المتوقع للنفقات، مع مراعاة التغيرات في بارامترات معدلات التضخم وأسعار الصرف، مقارنة بالافتراضات الواردة في تقرير الأداء الأول لفترة السنتين (A/71/578) الذي شكل أساسا للاعتمادات المنقحة وتقديرات الإيرادات لفترة السنتين. ويبلغ المستوى النهائي المتوقع للنفقات ما مقداره ١٠٥،٨ ملايين دولار، بما في ذلك الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ويعكس زيادة قدرها ٧،٧ ملايين دولار. وتعزى هذه الزيادة إلى الزيادات في الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف، ويعزى ذلك أساسا إلى إغلاق المحكمة المقرر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما في ذلك مدفوعات نهاية الخدمة، من قبيل منحة الإعادة إلى الوطن، والسفر، والإجازة السنوية، وتعويض إنهاء الخدمة. ويبلغ المستوى النهائي المتوقع للإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ١٢،٦ مليون دولار، ويعكس زيادة قدرها ١،٤ مليون دولار. ويمثل الأثر المشترك للمستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات زيادة قدرها ٦،٣ ملايين دولار. وقد طُلب إلى الجمعية العامة الموافقة على الاعتمادات النهائية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بما مقداره ١٠٥،٨ ملايين دولار.

٤٥ - وعرضت تقرير الأداء الثاني عن ميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/604)، والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/396 و A/72/396/Corr.1)، وقالت إن التقرير يقدم تقديرا للمستوى النهائي المتوقع لنفقات الآلية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع مراعاة التغيرات في بارامترات معدلات التضخم وأسعار الصرف، مقارنة بالافتراضات التي وردت في تقرير الأداء الأول (A/71/579). وأشارت إلى أن المستوى النهائي المتوقع لنفقات الآلية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تبلغ ١٠٠ ٩٦٦ ١٣١ دولار، وتعكس نقصانا قدره ٦٠٠ ٧٨١ ٣ دولار، ناتجاً عن ارتفاع سعر الدولار مقابل اليورو والشلن التنزاني، وانخفاض معدل التضخم، والتخفيضات في الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف. وتبلغ الاحتياجات في الميزانية المقترحة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٢١٥ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٩ مليون دولار. ويتضمن المقترح ما مجموعه ١٧٦ وظيفة، وغير ذلك من الاحتياجات من الموظفين للمهام المخصصة. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى التوسع في النشاط القضائي لإعادة محاكمة اثنين من المتهمين الرفيعي المستوى، وإلى استئنافين حاليين، واستئناف متوقع؛ وتقديم الآلية خدمات إدارية في أعقاب إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وما أعقب ذلك من وقف للدعم الإداري الذي كانت تقدمه الآلية من خلال ترتيبات ازدواج المهام، وتقاسم التكاليف؛ والإجراءات المؤقتة المقترحة لتعزيز فريق تعقب الهاربين وتحويل مجال تركيزه.

٤٦ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والميزانية المقترحة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/654)، وقال إن تقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين النهائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي كان مقررا إغلاقها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، يتضمن زيادة قدرها ٧،٧ ملايين دولار، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة نفسها، ويعزى ذلك أساسا إلى استحقاقات انتهاء الخدمة للموظفين. وتبلغ الاعتمادات النهائية ما قدره ١٠٥،٧ ملايين دولار. ويتضمن تقرير الأداء الثاني للآلية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ انخفاضا قدره ٣،٨ ملايين دولار تقريبا مقارنة بالاعتماد، ويعزى إلى التغيرات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم عن المعدلات المعتمدة. ويبلغ الاعتماد النهائي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما يقرب من ١٣٢ مليون دولار.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن الأمين العام طلب، في ما يتعلق بالميزانية المقترحة للآلية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مبلغاً قدره ٢١٥،٤ مليون دولار، ويمثل زيادة بمقدار ٧٩،٦ مليون دولار أو بنسبة ٥٩ في المائة تقريبا، مقارنة بالاعتماد المرصود لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ومع التسليم بضخامة حجم النشاط القضائي المتوقع في لاهاي في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، فإن اللجنة الاستشارية ترى أن من شأن الزيادة الكبيرة في الاحتياجات، من منظورها الإداري والمتعلق بالميزانية، أن تقوّض الغرض من القرار المتعلق بإغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والاستعاضة عنها بالآلية. وبالنظر إلى أن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ستكون أول فترة ميزانية تستوعِب فيها الآلية بصورة كاملة الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين، يجب أن تُعتبر الاحتياجات من الموارد هي الأساس لمضي الآلية قدماً. وترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات لم تكن مشفوعة بمسوّغات وافية. ولذلك فإنها توصي بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ ٤٤ مليون دولار للإنفاق على الآلية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ فقط، وأن تطلب إليه تقديم ميزانية مقترحة منقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٤٨ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن المجموعة تحيط علما بالوفورات التي تحققت في ما يتعلق بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل اليورو والشلن التنزاني، وانخفاض التضخم، وعدم وجود محاكمات في أروشا خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. غير أن قرار الأمين العام، من دون أي مسوّغ، الاعتماد بقدر أكبر على الفرع الموجود في لاهاي هو أمر مثير للقلق، ويقوّض إلى حد بعيد الغرض من إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والاستعاضة عنها بالآلية. وفي المشاورات غير الرسمية، ستسعى المجموعة للحصول على معلومات بشأن الظروف التي أدت إلى اتخاذ ذلك القرار. ومما يبعث على القلق الشديد قلة استخدام المرفق الجديد للآلية في أروشا، وخاصة إذا كان فرع لاهاي موجوداً حاليا في أماكن مستأجرة. فينبغي أن يعالج الأمين العام مسألة النقص في استخدام المرافق في سياق الإصلاحات الإدارية.

٤٩ - وأضافت قائلة إن المجموعة ليست راضية عن توصية اللجنة الاستشارية بعدم تزويد الأمين العام بالموارد اللازمة، وبطلب تقديم ميزانية منقحة، لأن من شأن ذلك أن يحول دون تنفيذ الآلية برامجها في الوقت المناسب. فينبغي، بدلا من ذلك، أن تُقدَّم المعلومات المنقحة في شكل معلومات تكميلية.

٥٠ - وواصلت كلامها قائلة إن المجموعة تؤيد توصية اللجنة الاستشارية بالإبقاء على وظيفتي المدعي العام (برتبة وكيل أمين عام)، والمساعد الخاص (ف-٤)، في فرع أروشا بدلا من نقلهما إلى لاهاي دون مسوّغ كاف.

٥١ - **السيد بوريتي** (أنغولا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن المجموعة تحيط علما بالوفورات المحققة في ما يتعلق بالمستوى النهائي المتوقع لنفقات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. غير أن المجموعة يساورها القلق إزاء استمرار الاعتماد، دون مسوّغ وجيه، على فرع الآلية في لاهاي. وأشار إلى أن الاقتراح الحالي ينطوي على نقل الموظفين إلى مركز عمل أبهظ تكلفة، في حين فاتته إمكانية الاستفادة من المبنى الجديد في أروشا. إن هذه المبادرات تقوّض الغرض من القرار المتعلق بإغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والاستعاضة عنها بالآلية. فينبغي للأمين العام أن يستكشف إمكانيات استخدام مراكز عمل منخفضة التكلفة، باعتبار ذلك طريقة لتحقيق الكفاءة في الميزانية.

٥٢ - واختتم كلامه قائلاً إن المجموعة لا تتفق مع توصية اللجنة الاستشارية بأن لا توافق الجمعية العامة على الموارد المطلوبة، وأن تطلب إلى الأمين العام تقديم ميزانية منقحة، لأن حجب الموارد المقررة سيؤثر على تنفيذ برامج الآلية. فينبغي، بدلا من ذلك، أن تقدم المعلومات المنقحة في شكل معلومات تكميلية.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٢٠.